

أعز ما يطلب محمد بن تومرت

بمقام
الدكتور محيي لهويدي

أستاذ الفلسفة المساعد بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

المشرق والمغرب

جرت عادة مؤرخي الفلسفة الإسلامية على تقسيمها إلى فلسفة إسلامية في المشرق وفلسفة إسلامية في المغرب وهم يقصدون بالفلسفة الإسلامية في المغرب تلك الفلسفة التي قامت في الأندلس أو أسبانيا الإسلامية على يد فلاسفة من أمثال ابن رشد وابن باجه وابن طفيل وابن ميمون . وأحسب أنه قد آن الأوان لأن نفهم في تاريخ الفلسفة من كلمة « المغرب » ما نفهمه حالياً من هذه الكلمة في مجال السياسة عندما نتحدث عن المغرب ونقصد به الشمال الإفريقي . حقاً ، إن المسلمين في الشمال الإفريقي قد نظروا إلى الأندلس منذ القرن الأول الهجري - بفضل تطلعات موسى بن نصير وطارق بن زياد - على أنها مجرد امتداد لبلادهم : إقليم البربر . وظلت الأواصر بين الإقليمين تقوى وتشد في القرون التالية ، حتى كانت الدولة تقوم في الشمال الإفريقي فتسارع إلى بسط سلطانها على الأندلس ، ويصبح حكمها حكماً للإقليمين معاً ، كما حدث ذلك مثلاً في قيام دولتي المرابطين والموحدين ، وحتى أصبحت انتقالات الأفراد العاديين والتجار والعلماء والفقهاء

والفلاسفة ما بين الإقليمين أمراً مألوفاً . لكن إغفال مؤرخي الفلسفة الإسلامية لتتبع تاريخ فلسفة الإسلام في الشمال الإفريقي ، وقصر اهتمامهم على الفلاسفة الأندلسيين من الأمور الواضحة . وهذه الصفحات التي نخصصها للحديث عن محمد بن تومرت مهدي الموحدين وفيلسوفهم قبل أبي الوليد بن رشد ، ولتحليل كتابه « أعز ما يطلب » قد قصد من ورائها الاهتمام بتاريخ فلسفة الإسلام في الشمال الإفريقي ، لا بل في القارة الأفريقية كلها (ومصر جزء من هذه القارة) . فلعل هذا الاتجاه يمدنا بأبعاد جديدة لفلسفة الإسلام ، ولعل فيه إحياء لعلم مقالات الفرق الإسلامية وصياغة جديدة له . إذ ليس من المستساغ أن يظل هذا العلم متجمداً في صورته القديمة التي خلفها لنا أسلافنا كتاب الفرق . وليس من المعقول أن يشرق الإسلام بنوره على مصر وبلاد الشمال الإفريقي ثم بعد ذلك على بلاد القارة الأفريقية كلها ، ولا نجد في جميع هذه البلاد صدى لكل ما كان يعج به المشرق العربي من مناقشات في أمور التوحيد والمسائل الكلامية والعقائدية .

* * *

ترجمة محمد بن تومرت

اختلف المؤرخون في تحديد السنة التي ولد فيها محمد بن عبدالله بن تومرت الملقب بمهدي الموحدين ، وهو الرجل الذي أسس دولة الموحدين التي قامت على أنقاض دولة المرابطين بالمغرب والأندلس . فقد ذكر ابن الأثير في « الكامل في التاريخ » أن ابن تومرت عندما توفي عام ٥٢٤ هـ كان يتراوح عمره ما بين ٥١ عاماً ، ٥٥ عاماً . الأمر الذي يدعونا إلى تحديد السنة التي ولد فيها إما بعام ٤٦٩ هـ أو بعام ٤٧٣ هـ . وذكر القفطي في إخبار العلماء بأخبار الحكماء « وحاجي خليفه في « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » أن ابن تومرت ترك الإسكندرية بعد رحلته إلى المشرق عام ٥١١ هـ وكان عمره حينذاك ثمانية عشر عاماً . وهذا يقودنا إلى أن نتخذ من عام ٤٩٣ هـ العام الذي ولد فيه ابن تومرت . وبازاء هذا الاختلاف في تحديد السنة التي ولد فيها المهدي أثر بعض المؤرخين من أمثال عبد الواحد المراكشي في « المعجب في تلخيص أخبار المغرب » وابن أبي زرع في « الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس » عدم التعرض إطلاقاً لهذه المسألة ، واكتفوا بتحديد السنة التي أسس فيها المهدي دولة الموحدين وهي سنة ٥١٥ هـ .

وبالإضافة إلى هذه النقطة الغامضة في تاريخ حياة ابن تومرت ، فإن هناك نقطة غامضة أخرى تتعلق بلقائه في شبابه بالإمام الغزالي ، في تلك الرحلة التي اعتزل فيها الغزالي الناس وسلك سبيل التصوف واستمرت عشر سنوات (٤٨٨ - ٤٩٩) ، بدأت برحيله عن بغداد عام ٤٨٨ هـ وزار خلالها بيت المقدس ومكة ومصر . فان كثيراً من الشك يحوم حول هذا اللقاء . فابن الأثير يقول إن لقاءهما تم في بغداد وإن كان يشكك في اللقاء : « وكان ابن تومرت قد رحل في شبابه إلى بلاد المشرق

في طلب العلم . . ووصل في سفره إلى العراق واجتمع بالغزالي والكنيا واجتمع بأبي بكر الطرطوشي بالإسكندرية وقيل إنه جرى له حديث مع الغزالي فيما فعله بالمغرب من التملك فقال له الغزالي إن هذا لا يتمشى في هذه البلاد ولا يمكن وقوعه لأمثالنا . كذا . قال بعض مؤرخي المغرب والصحيح أنه لم يجتمع به . . وابن خلدون يقول في كتاب « العبر وديوان المبتدأ والخبر » (الجزء السادس) : « ولقي فيما زعموا أبا حامد الغزالي مما يشعر بأنه يشك في هذا اللقاء . وابن خلكان في وفيات الأعيان يذهب إلى أن اللقاء بينهما تم في بغداد ، فيقول : « رحل إلى المشرق في شبابه طالباً للعلم فانهى إلى العراق واجتمع بأبي حامد الغزالي والكنيا الهراسي وانظرطوشي وغيرهم وأقام بمكة مدة مديدة وحصل طرفاً من علم الشريعة والحديث النبوي وأصول الفقه والدين » . وابن أبي دینار في « المؤنس في أخبار أفريقية وتونس » يقدم لنا بصدد هذا اللقاء روايتين مختلفتين . فيقول في الأولى « وأول أمره كان متقشفاً مشتغلاً بطلب العلم فرحل إلى المشرق ولازم أبا حامد الغزالي ثلاث سنين وحصل عليه علماً عظيماً . وكان أبو حامد إذا رأى ابن تومرت يقول لا بد لهذا البربري من دولة . فذكر بعض الطلبة لابن تومرت مقالة الشيخ وأخبره أن ذلك عند الشيخ في كتاب فلازم ابن تومرت أبا حامد إلى أن أطلعه على ذلك فقفل إلى المغرب سنة عشر وخمسة » (طبعة تونس ، ١٢٨٦ هـ ، ص ١٠٧) . ويذهب في الرواية الثانية إلى عكس ما قرره في الأولى فيقول : « ولما اتسعت دعوة ابن تومرت وفد إليه (أي إلى عبد المؤمن تلميذ ابن تومرت وخليفته) أهل اشبيلية بالبيعة في سنة ٥٤٢ هـ . وفيهم أبو بكر بن العربي فسأله عبد المؤمن : هل رأى المهدي عند الشيخ أبي حامد الغزالي ؟ قال : ما لقيته . ولكن سمعت به . فقال له : فما كان أبو حامد يقول فيه ؟ قال : كان يقول لا بد لهذا البربري من شأن » (نفس الطبعة ، ص ١١٠) . أما صاحب

المعجب فيقرر أن اللقاء تم في الشام لا في العراق : « كان ابن تومرت حاضراً لمجلس الغزالي في الشام وروى له ما فعل أمير المسلمين بكتبه التي وصلت إلى المغرب من إحراقها وإفسادها . وابن تومرت حاضر ذلك المجلس . فقال الغزالي حين بلغه ذلك : ليذهبن عن قليل ملكه وليقتلن ولده . وما أحسب المتولى لذلك إلا حاضراً مجلسنا » . ولكنه يعود فيشكك في اللقاء قائلاً : « وقيل إنه لقي أبا حامد الغزالي أيام تزهده فآله أعلم » .

لكن المستشرق جولدتسيهر في المقدمة الفرنسية التي كتبها وهو يقدم كتاب « أعز ما يطلب » لابن تومرت يقرر أنه اطلع شخصياً في دار الكتب بالقاهرة وفي الهند أيضاً على نسختين للجفر الذي قيل إن الإمام الغزالي استخرجه من جفر الإمام علي بن أبي طالب ، وفيه يرد ذكر ابن تومرت باعتبار أنه لقي الغزالي وقام باستنساخ الجفر . وبالرغم من هذا فإن جولدتسيهر يقول إن هذا كله وجميع ما ورد في هذا الجفر من عمل الأسطورة وينتهي في بحثه إلى هذه النتيجة : « علينا أن نلغي من تاريخ حياة ابن تومرت واقعة لقائه مع الغزالي »

I. Goldziher : Mohammed Ibn Toumert et la théologie de l'Islam dans le Nord de l'Afrique au XI^e siècle, Alger, Pierre Fontana, 1903, p. 12)

جولدتسيهر : محمد بن تومرت وإلهيات الإسلام في الشمال الأفريقي إبان القرن الحادي عشر الميلادي ، الجزائر ١٩٠٣ (وذلك لأن ابن تومرت قام برحلته إلى المشرق عام ٥٠١ هـ ، وكانت رحلة الغزالي إليه قد انتهت في عام ٤٩٩ هـ .

وباستثناء هاتين النقطتين الغامضتين في حياة ابن تومرت : وهما تحديد السنة التي ولد فيها ولقاؤه الشخصي مع الغزالي فإن ترجمة حياة ابن تومرت لا تثير صعوبات أخرى . فهو رجل من أهل السوس ،

من قبيلة تسمى هرغه ، بطن من بطون المصامدة . وهو علوي يتصل نسبه بالحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب . رحل في شببته إلى المشرق ، واختلف في الإسكندرية إلى مجلس أبي بكر الطرطوشي وجرت له به وقائع في معنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضت إلى أن نفاه متولى الإسكندرية عن البلاد فركب البحر واستمر بالسفينة على عادته من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى أن ألقاه أهل السفينة في البحر . فأقام أكثر من نصف يوم يجرى في ماء السفينة عائماً حولها ، لم يصبه شيء . فلما رأوا ذلك من أمره أنزلوا إليه من أخذه من البحر . وما إن وصل إلى بلاد المغرب في بجاية حتى أظهر بها تدريس العلم والوعظ ، ومالت إليه القلوب . فأمره صاحب بجاية بالخروج . فخرج منها إلى ملالة حيث لقي عبد المؤمن بن علي . فعرف فيه ضالته . وتسمى بالمهدى . وانتقل إلى مراکش أيام خلافة أمير المسلمين يوسف بن علي بن تاشفين ، خليفة المرابطين . ورأى فيها من المنكرات أكثر مما عاينه في طريقه إليها ، فزاد من أمره بالمعروف والنهي عن المنكر . فكثرت أتباعه . وناظر فقهاء المرابطين فأفحمهم ، لأن علمهم كان محصوراً في فروع الفقه والخلافات ، ولم تكن لهم دراية بعلم الأصول . وأخذ يشيع عند الناس أنه المهدي المنتظر ، القائم في آخر الزمان ، الذي جاء ليملاأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً . وأخذ يستنقص المرابطين ملوك المغرب ويطعن فيهم وفي تبرج نسائهم ، ويدعو إلى خلع طاعتهم ويكسر مزاميرهم وآلات الطرب عندهم ويريق الخمر حيثما وجدها . وينادي باحياء السنة وإماتة البدع التي انتشرت في عهد المرابطين ، ويجاهر بأنهم - أي المرابطين - كفرة مجسمون مفسدون في الأرض .

وأخذ يدعو بعد هذا إلى بيعته عن طريق تلاميذه الذين أثبتوا عند الناس إمامته ، وزرعوا في قلوبهم محبته حتى قوى سلطانه ، وسمى كل من دخل في

المعصوم التي كان فيها متبعاً للشيعة الإمامية ، فيقول : « كان قد لقي بالمشرق أئمة الأشعرية من أهل السنة ، وأخذ عنهم واستحسن طريقهم في الانتصار للعقائد السلفية والذب عنها بالحجج العقلية الدافعة في صدور أهل البدعة . وذهب إلى رأيهم في تأويل المتشابه من الآي والأحاديث بعد أن كان أهل المغرب بمعزل عن اتباعهم في التأويل ، والأخذ برأيهم فيه اقتداء بالسلف في ترك التأويل وإقرار المتشابهات كما جاءت ، فطعن على أهل المغرب في ذلك وحملهم على القول بالتأويل ، والأخذ بمذاهب الأشعرية في كافة العقائد ، وأعلن بامامتهم ووجوب تقليدهم وألف العقائد على رأيهم مثل المرشدة في التوحيد . وكان من رأيه القول بعصمة الإمام على رأى الإمامية من الشيعة وألف في ذلك كتابه في الإمامة الذي افتتحه بقوله : « أعز ما يطلب » ، وصار هذا المفتتح لقباً على ذلك الكتاب » .

لكن القول بأن ابن تومرت كان أشعرياً بوجه عام يجب ألا يؤخذ على علته . إذ بوسعنا أن نلخص معارضته للأشاعرة وللغزالي في النقط التالية : مسألة صفات الله ، فقد تصورهما الأشاعرة على أنها معان قدممة قائمة بالذات الإلهية ، وآثر ابن تومرت أن يكون موقفه بازائها هو موقف السلف . فهي تدل عنده على الأسماء الحسنى التي سمى الله بها نفسه من غير اشتقاق أو اصطلاح أو تأويل : « وأسماء الباري سبحانه موقوفة على إذنه ، لا يسمى إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو على لسان نبيه لا يجوز القياس والاشتقاق والاصطلاح في أسمائه » (أعز ما يطلب ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨) . مسألة تكليف العبد ما لا يطيق ، فقد ذهب الغزالي والأشاعرة بعمامة إلى أن الله تعالى أن يكلف العبد ما لا يطيق ، ورأى ابن تومرت أن هذا غير جائز . فهو يقول : « إذا لم يكن الفعل مما يدخل تحت استطاعة المكلف سقط تكليفه به . قال الله عز وجل لا يكلف

طاعته وبإيعه وسار في طريقته موحداً ، وأطلق على أتباعه اسم الموحدين . وعلمهم التوحيد باللسان البربري وسمى العشرة الأوائل من أصحابه السابقين الأولين ، وجعل الخمسين الأوائل للرأى والمشورة ، ثم قسم أتباعه الآخرين إلى طبقات . « منهم أهل الدار وأهل الجماعة وأهل الساقة وأهل خمسين وأهل سبعين والطلبة والحفاظ وأهل القبائل . فأهل الدار للامتهان والخدمة ، وأهل الجماعة للتفاوض والمشورة ، وأهل الساقة للمباهاة ، وأهل سبعين وخمسين والحفاظ والطلبة لحمل العلم والتقى وسائر القبائل لمدافعة العدو » (السلاوى : الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى - أربعة أجزاء في مجلدين ، الجزء الأول ، ص ١٣٨) . ونذهبهم إلى جهاد المرابطين . وانتشر أمر المهدي بجميع بلاد المغرب والأندلس ، وكتب له النصر على جيوش على ابن يوسف بن تاشفين ، أمير المرابطين . وكانت وفاة المهدي عام ٥٢٤ هـ . وتلاه تلميذه وخليفته عبد المؤمن بن علي ، ومن بعده خلفاؤه ولهذا تسمى دولة الموحدين التي أسسها ابن تومرت عام ٥١٥ هـ أحياناً بدولة بني عبد المؤمن (انظر تاريخ حياة ابن تومرت في كتاب البيدق : « كتاب أخبار المهدي ابن تومرت وابتداء دولة الموحدين » . وكان البيدق رفيق ابن تومرت في رحلته إلى المشرق) .

* * *

الاتجاه العام في مذهبه

كان محمد بن تومرت في شبابه يدرس العلم ويظهر التقشف والورع والزهد في الدنيا . وبعد عودته من رحلته إلى المشرق . « كان جل ما يدعو إليه - كما يقول المراكشي عنه في المعجب - علم الاعتقاد على طريق الأشعرية » . ويؤكد ابن خلدون أيضاً في « العبر » (ج ٦ ، ص ٢٦٦) أن ابن تومرت كان أشعري الاتجاه بوجه عام ، باستثناء أقواله في الإمام

الله نفساً إلا وسعها» (أعز ما يطلب ، ص ٢٩) . مسألة ربط الأشاعرة بين القول بالجواهر الفرد والبرهنة على حدوث العالم . فقد قسم الأشاعرة المحدثات إلى ثلاثة أقسام : جسم مؤلف ، وجوهر مفرد ، وأعراض تطرأ على الجواهر والأجسام (انظر مثلاً كتاب التمهيد لأبي بكر الباقلاني وكتاب الإرشاد لإمام الحرمين الجويني) . واحتلت مسألة الجواهر الفردة أو الأجزاء التي لا تتجزأ عندهم مكاناً رئيسياً في مذهبهم حتى أقاموا عليها البرهنة على وجود الله لأن القول بها يمنعنا من تسلسل التقسيم في الماضي إلى غير نهاية ، ويضطرنا إلى الوقوف عند حد ، ومن ثم يصبح القول بالحدوث ميسوراً ، ولأنهم ذهبوا - بالإضافة إلى هذا - إلى أن الجواهر لا تنفك عن الأعراض ، ولما كانت الأعراض حادثة ، وجب أن تكون الجواهر حادثة كذلك لأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وما دام العالم حادثاً في جواهره وأعراضه فلا بد له من محدث وهو الله . أما ابن تومرت فبالرغم من أنه وافق الأشاعرة في قولهم بالجواهر الفرد وذهب مثلهم إلى أن « الأجرام على ضربين : منفرد ومؤلف » ، إلا أنه أثر في البرهنة على وجود الله أو في أن العالم محدثاً ألا يعتمد إطلاقاً على هذه النظرية الغامضة ، وفضل عليها البراهين البسيطة الواضحة التي وردت في كتاب الله ، على نحو ما سنعرف ذلك فيما بعد - بوسعنا أن نبرر أيضاً في مجال الخلاف بين ابن تومرت والغزالي بصفة خاصة ما هو معروف من اتجاه الغزالي نحو المكاشفة والذوق الصوفي ، وهذا الاتجاه يغاير تماماً الطابع العقلي الذي طبع مذهب ابن تومرت وجاء متمشياً مع مزاجه العام في التفكير ، باعتباره رجل دولة - وأخيراً فإن الأشاعرة والغزالي على رأسهم قد عارضوا القول بالإمام المعصوم ونقدوها نقداً شديداً (انظر مثلاً المنقذ من الضلال للغزالي) ، في حين أن هذا القول يمثل دعامة رئيسية في مذهب ابن تومرت .

غير أن هذا القول بالإمام المعصوم قد أغرى بعض الكتاب بالقول بأن ابن تومرت كان شيعياً . لكن هذا غير صحيح ، إذ أن ابن تومرت سلفي من أهل السنة ، بالرغم من أنه علوى النسب . أما فكرة الإمام المعصوم عنده ، فقد قال بها لضرورة سياسية وهي تولى السلطة والوصول إلى الخلافة وبث دعوته في نفوس البربر . والحق أن أقواله في هذا الصدد لا تخرج عن أقوال الشيعة الإمامية . فهو يقول مثلاً : « لا يصح قيام الحق في الدنيا إلا بوجوب اعتقاد الإمامة في كل زمان من الأزمان إلى أن تقوم الساعة . ما من زمان إلا وفيه إمام لله قائم بالحق في أرضه من آدم إلى نوح ، ومن بعده إلى إبراهيم قال الله تبارك وتعالى له إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين . ولا يكون الإمام إلا معصوماً من الباطل ليهدم الباطل . . وجعله خليفة وأمره أن يحكم في الناس بالحق ولا يتبع الهوى وأمر الناس بطاعته والأخذ بسنته والانقياد بأمره والاقداء بفعله والرجوع إلى علمه » . . ثم يتحدث عن الإمامة في عصره فيقول : « جاء المهدي في زمان الغربية . . . ونخصه الله بما أودعه فيه من معاني الهداية ووعده قلب الأمور عن عاداتها وهدمها بهدم قواعدها . من ناوأه فقد تقمع في الردى وليس له التطرق إلى النجاة . . . » . ثم يحكم ابن تومرت بتكفير كل من عصاه فيقول : « إن الإيمان بالمهدي واجب وأن من شك فيه كافر وأنه معصوم فيما دعا إليه من الحق لا يجوز عليه الخطأ فيه » . وكل هذه الأقوال لا تخرج عن أقوال الشيعة في الإمامة وفي العصمة . لكننا نجد أن ابن تومرت عند حديثه عن الإمامة وتسلسلها بعد النبي قد امتدح - على عكس الشيعة - خلافة أبي بكر وعمر وعثمان . وهذا ما لا يقول به الشيعة باستثناء فرقة الزيدية التي ذهبت إلى جواز خلافة المفضول مع وجود الأفضل . فهو يقول مثلاً : « ثم كان أبو بكر إماماً

وأن تأثره بابن حزم قد يكون واضحاً في ميدان الفقه ،
أما في ميدان التوحيد والعقيدة فهو عقلي وليس ظاهرياً .

* * *

كتاب أعز ما يطلب

نشر المستشرق جولدتيسهر كتاب أعز ما يطلب
عام ١٩٠٣ عن مخطوطة في مكتبة باريس الأهلية يرجع
تاريخ كتابتها إلى عام ٥٧٩ هـ (١١٧٨ م) ، ورقمها
في كتالوج المخطوطات العربية بها هو ١٤٥١ . والكتاب
هو « كتاب أعز ما يطلب مشتمل على جميع تعاليق
الإمام محمد بن تومرت مما أملاه أمير المؤمنين عبد المؤمن
ابن علي رحمهما الله تعالى » . وقد جاء في أول الكتاب
« سفر فيه جميع تعاليق الإمام المعصوم المهدي المعلوم
رضي الله عنه مما أملاه سيدنا الإمام الخليفة أمير المؤمنين
أبو محمد عبد المؤمن بن علي أدام الله تأييدهم وأعز
نصرهم ومكن سعادتهم » . وجاء أيضاً في أوله أن
الكتاب « فيه من الكتب أعز ما يطلب . الكلام في
الصلاة . الدليل . الكلام في العموم والخصوص .
الكلام في العلم . المعلومات . الكلام على العبادة .
العقيدة . التنزيهان . التسبيحان . حديث عمر . اختصار
مسلم . كتاب الفلول . كتاب تحريم الخمر . كتاب
الجهاد وشعر الأحمس . وعلامات المهدي وتعاليق
صغار » .

أما العبارة الأولى في الكتاب فهي : « بسم الله
الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله . أعز ما يطلب »
وأفضل ما يكتسب ، وأنفس ما يدخر ، وأحسن
ما يعمل ، العلم الذي جعله الله سبب الهداية إلى كل
خير ، هو أعز المطالب وأفضل المكاسب وأنفس
الذخائر وأحسن الأعمال » . فالكتاب إذن قد افتتح
بكلمات : « أعز ما يطلب . . . العلم » وصار هذا
المفتتح لقباً على الكتاب كله ، كما يقول ابن خلدون .

بعده (أي بعد النبي) خليفة على عباد الله وأميناً في
دينه ، فبذل المجهود وانقاد له المسلمون بالسمع والطاعة
واختاره لهم الرسول للصلاة . . . » . ثم إننا نجد ابن
تومرت يروي كثيراً من الأحاديث المنسوبة إلى السيدة
عائشة رضي الله عنها ، الأمر الذي لا نلتقي به في
كتب الشيعة .

وهناك اتجاه ثالث في تأويل مذهب ابن تومرت ،
يرى أصحابه من ورائه إلى القول بأن ابن تومرت كان
ظاهرياً ، وأنه كان متأثراً بابن حزم (توفي عام
٤٥٦ هـ) . وقد ذهب إلى هذا الرأي جولدتيسهر ،
وقطع بأن ابن تومرت لا بد وأن يكون قد أطلع على
كتابات ابن حزم (انظر المقدمة الفرنسية التي كتبها
وهو يقدم لكتاب « أعز ما يطلب » ، ص ٥٣-٥٤)
نظراً للتطابق الذي وجده بين أفكار الفيلسوفين (مسألة
صفات الله - مسألة نقد كل منهما للبحث فيما أطلق
عليه ابن تومرت علل الشرائع - اتفاقهما في مهاجمة
الأشاعرة - معارضتهما لمذهب الإمام مالك باعتبار أنه
المذهب الذي كان سائداً في عهد المرابطين وأخذهما
بالظاهر في كثير من المسائل الفقهية) . وما يؤيد هذا
الرأي ما ذهب إليه صاحب المعجب عند حديثه عن
خلافة أبي يوسف يعقوب أحد خلفاء عبد المؤمن :
« وفي أيامه انقطع علم الفروع وخافه الفقهاء وأمر
باخراق كتب المذهب بعد أن مجرد ما فيها من حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن . . . وكان
قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب
مرة واحدة وحمل الناس على الظاهر من القرآن . وهذا
المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهره
وأظهره يعقوب هذا » (المعجب للمراكشي - نشرة
محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ، القاهرة ،
١٩٤٩ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩) . لكننا نرى أن ابن
تومرت كان عقلياً ولم يكن ظاهرياً حسيماً كابن حزم ،

نتناول في تحليلنا الذي سنقوم به الآن للكتاب ذلك الجانب الفقهي ، بل سنكتفى بتحليل أهم الآراء الفلسفية التي اشتمل عليها .

* * *

تحليل أهم الآراء الفلسفية في الكتاب

١ - قلنا إن مذهب ابن تومرت ذو طابع عقلي . ومن مظاهر هذا الطابع حرصه على إقامة التوحيد على أساس عقلي . فقد ذهب ابن تومرت إلى وجوب العلم بالتوحيد وتقديمه على العبادة . والعلم بالتوحيد لا يكون إلا عن طريق العقل : « بضرورة العقل يعلم توحيده سبحانه » . واحتوى كتاب أعز ما يطلب على فصل في « فضل العلم » عدد فيه ابن تومرت الآيات والأحاديث التي وردت في تكريم العلم والعلماء . مثل قوله تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط » ومثل قوله : « يؤتى الحكمة من يشاء ومن يؤتى الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » . وقال تعالى : « وهل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » وقال لنبیه « وقل رب زدنی علماً » . ولا ننسى كذلك أن أول عبارة في كتاب « أعز ما يطلب » تكريم للعلم فهي تقول : « أعز ما يطلب وأفضل ما يكتسب وأنفس ما يدخر وأحسن ما يعمل العلم الذي جعله الله سبب الهداية إلى كل خير » . وأول أبواب العلم بالله تعالى وبوجوده . والعلم بوجوده ينبئ على نفس التشبيه . والتشبيه على ثلاثة أنواع : التقيد بالزمان والتقيد بالمكان والتقيد بالجنس . وذلك لأن التقيد تخصيص ، وحدیثنا هنا عن الوجود المطلق « الذي استحال عليه القيود والخواص . لم يتقيد وجوده باختيار مخترع مختار ولم يتخصص وجوده بتخصيص مقدر مقتدر ولم يرتبط وجوده بوجود على الإطلاق ، ولا مسابقة قبلية ولا متابعة بعدية ولا مفارقة جرمية ولا ملازمة غيرية » (أعز ما يطلب ، ص ١٩٦ - ١٩٧) . والنتيجة التي

وفي آخر الكتاب : « تم كتاب الجهاد بحمد الله وحسن عونه وبتمامه كمل جميع تعاليق الإمام المعصوم المهدي المعلوم رضى الله عنه مما أملاه سيدنا الإمام الخليفة أمير المؤمنين أدام الله تأييدهم وأعز نصرهم ويمكن سعادتهم . وذلك في العشر الأواخر من شعبان المكرم سنة تسع وسبعين وخمسة » .

ولا نعرف لابن تومرت كتاباً آخر باللغة العربية غير كتاب « أعز ما يطلب » . أما كتاب « المرشدة في التوحيد » الذي أشار إليه ابن خلدون في نص سابق ، فقد تضمنه كتاب « أعز ما يطلب » في أحد فصوله بعنوان « التنزيه والتسبيح » . وتضمن كذلك كتاباً آخر له هو كتاب العقيدة . وقد نشر هذان الكتابان على انفراد ، نشرهما المستشرق لوسياني Luciani ويبدو أن كتاب « أعز ما يطلب » كما وضعه ابن تومرت كان أصلاً كتاباً في الإمامة كما ذكر ابن خلدون في النص السابق . وكان قد وضعه ابن تومرت - كما وضع جميع كتبه - باللغة البربرية ، مع حرصه فيه وفي كل من كتاب العقيدة والمرشدة ، على أن يبقى الآيات القرآنية باللغة العربية في غضون النص البربري (أما في كتبه الأخرى التي كتبها إلى عامة الجمهور فمن لا يعرف العربية ، فلم يتورع ابن تومرت عن ترجمة الآيات القرآنية فيها باللغة البربرية ، فكان بهذا أول من ترجم القرآن إلى لغة أجنبية) . أما كتاب « أعز ما يطلب » الذي نشره المستشرق جولد تسيهر والذي اعتمد ناعليه هنا ، وضم - فيما اشتمل عليه - كتابي العقيدة والمرشدة ، فهو وإن كان من إملاء عبد المؤمن بن علي ، خليفة ابن تومرت ومريده ، إلا أنه من وضع ابن تومرت باللغة العربية ، وأثر تلميذه عبد المؤمن أن يكون مشتملاً على « جميع تعاليق الإمام المعصوم المهدي المعلوم رضى الله عنه » .

والكتاب بعد هذا يشتمل على كثير من الآراء الفقهية في الصلاة والعبادات وما إلى ذلك . ولن

يستخلصها ابن تومرت من هذا هي بطلان قياس الغائب على الشاهد . وهو في هذا يعرض بالأشاعرة الذين كثيراً ما عيب عليهم قياس الغائب على الشاهد ، لكنه لا يذكرهم بالإسم . يقول ابن تومرت : « بطل قياس الغائب على الشاهد إذ لا جامع بينهما لأن كل واحد منهما مضاف للآخر لأن ذا يفعل وذا لا يفعل ، وذا قد قديم وذا محدث ، وذا مفتقر وذا غني ، فاذا قيس أحدهما على الآخر بطلت حقيقتهما لأن القياس إنما يصح بين المتماثلين وبين المختلفين إذا كان بينهما شبه . والبارى سبحانه ليس له مثل ولا شبيه . فاذا ثبت هذا وصح ، بطل به التشبيه وبطل به قياس الغائب على الشاهد » (ص ١٦٨) .

ومن مظاهر هذا الطابع العقلي لمذهب ابن تومرت قول صاحبه بأن الشريعة تجري على سنن العقل ، وهو في هذا يندد بمن يظن أن الشريعة خلقت من الحكمة ، وينقد طائفة من الناس ذهبت إلى أن العقل ليس فيه إلا الإمكان والتجوز وهما شك ، والشك ضد اليقين ، ومحال أخذ الشك من ضده ، واعتماداً على هذه الحجة وأمثالها رأت هذه الطائفة أن الشريعة خالية من الحكمة . « هذه إشارة نرد على بعض من لا خلاق له فيما ذهبوا إليه من أن الشريعة لا حكمة فيها ، وأنها ليست على سنن العقل جارية ، طعننا منهم في الدين وجهلاً بحكمة الله تعالى » (ص ١٦٤) . ولا أدل على أن الشريعة تجري على سنن العقل وأنها ليست خلواً من الحكمة كما افترى المفترون أن القرآن الكريم مليء بالآيات التي تدعو الإنسان إلى تحكيم عقله والتي نجد فيها برهاناً أو براهين على حدوث العالم . فالليل والنهار والناس والدواب والأنعام والطيور والسموات والأرض وجميع المخلوقات كل هذه أشياء حادثة « وإذا علم الإنسان حدوث جسم واحد علم حدوث سائر الأجسام لمساواتها في التحيز والتغير والجواز والاختصاص والحدوث والافتقار إلى الفاعل . . . وإذا علم أنها موجودة بعد أن لم تكن علم

أن المخلوق يستحيل أن يكون خالقاً » (ص ٢٣٣) . يقول الله تعالى : « أفى الله شك فاطر السموات والأرض » ويقول : « وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً » . . إلى آخر هذه الآيات المعروفة التي أوردتها مثلاً أبو الوليد ابن رشد في أول كتابه « فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال » والتي قرر على أساسها أن « الشرع قد أوجب النظر بالعقل في الموجودات واعتبارها » وأن الحكمة والشريعة « أختان رضيعتان » . وهذا كله من أجل أن يثبت ابن رشد « لهؤلاء الذين ظنوا بالحكمة سوءاً من ناحية مخالفتها للشرع أنها أي الحكمة أكثر اتفاقاً مما ظنوا مع أصول الشرع عندما يقفون على كنهها ، وليثبت أيضاً للذين ظنوا بالشرع سوءاً من ناحية عدم اتفاقه مع الحكمة أنه أي الشرع أكثر اتفاقاً مع الحكمة إذا روعي في تأويله التأويل المشروع وعدم خرق الإجماع » .

٢ - وبجرنا هذا إلى الحديث عن نظرية التأويل عند ابن تومرت ، تلك النظرية التي نكاد نقطع بأن ابن رشد تأثر بها تأثراً كاملاً . فالعلم عند ابن تومرت إما أن يكون مصدره العقل وإما أن يكون مصدره السمع . والعلم الذي يأتي عن طريق السمع يقوم على القياس الشرعي أما العلم الذي يأتي عن طريق العقل فيقوم على القياس العقلي . ولا فارق عند ابن تومرت بين القياس العقلي والقياس الشرعي : « لا فرق بين القياس العقلي والشرعي في الاطراد إذا حقق معناه . فان القياس العقلي هو المساواة فيما يجب ويجوز ويستحيل ، والقياس الشرعي هو المساواة في الوجوب أو التحليل أو التحريم » (ص ١٧٣ - أعز ما يطلب) . فالقياس الذي يقيس به الشرعيون المحرمات على المباحات مثلاً قياس فاسد ، وكذلك قياسهم التحليل على الوجوب . وإنما يجب عليهم أن يقيسوا الوجوب على الوجوب ، والتحليل على التحليل ، والتحريم على التحريم . وقد أدى عدم مراعاة الشرعيين لهذه القاعدة أن مزقوا الشرع

كل ممزق . مثال ذلك ما حكى عن بعضهم في قوله عليه السلام « من بدل دينه فاضربوا عنقه » ، أنه أوله بمعنى أن النساء لا يقتلن إذا بدلن أديانهم وقال إنما هذا خطاب للرجال بدليل النهي عن قتل النساء في حديث آخر . فيقال له : هل تماثلت المعاني أو اختلفت ؟ وتماثلها باطل . فان المعاني مختلفة . إذ المعنى في ترك قتل النساء لأجل ضعفهن وقلة فائدتهن في القتال . وهذا في الجهاد . أما قتل من بدل دينه فانه نكال وردع يدخل فيه كل من فعل ذلك من الرجال أو النساء (ص ١٧٤) والأمر شبيه بهذا في القياس العقلي . فقد قلنا إن القاعدة فيه تقوم على المساواة فيما يجب وفيما يجوز وفيما يستحيل . وهو محصور في النفي والإثبات . وكل ما تعدى ذلك فهو غير جائز . فالقياس الذي يقيس به بعض المتكلمين الغائب على الشاهد قياس باطل ، لأنه ليس قائماً بين المماثلين . ولا تماثل بين القديم وغيره إذ لا غيرية له ولا مثل له . هذا فضلاً عن أن البحث في ذات الله ووحدانيته وصفاته بحث في دائرة الواجب ، وهي دائرة مختلفة عن دائرة الجائز وعن دائرة المستحيل لأن هاتين الدائرتين يدخل فيهما الجهل والشك والظن ، وكلها من أصول الضلال الذي لا يغني عن الحق شيئاً : « وإذا علم وجوب وجود الله سبحانه في أزليته علم استحالة تغيره لاستحالة انقلاب الحقائق ، إذ لو انقلب الواجب جائزاً ، والجائز مستحيلاً لبطلت المعلومات (ص ٢٣٥) .

هذا التقابل بين القياس العقلي والقياس الشرعي — وهو تقابل نجد نظيراً له عند ابن رشد — من شأنه أن يقرب بين الحكمة والشرعة ، لأنه إذا طبقت بدقة القواعد المقررة في كل منهما ، فسنجد أنه لا تعارض بينهما على الإطلاق .

والقياس الشرعي عند ابن تومرت جائز . ولكنه جائز بشروط . والقاعدة العامة فيه التوقف والتحري ، كما كان موقف الصحابة بشأنه « ولا يقال إنهم (أي

الصحابة) يستخرجون من عقولهم أحكاماً وشرعية . ومن تقول عليهم ذلك فقد افترى » (ص ١٧٥) . أما شروطه فمنها أنه « لا يجوز تقديم قياس على خبر » (ص ١٧٤) ، ومنها أنه لا يجوز إلا في المحكم ، أما المشابه فلا يلزم اتباعه ولا العمل به . وموقف ابن تومرت من المتشابهات هو موقف السلف الصالح : « ما ورد من المتشابهات التي توهم التشبيه والتكييف كآية الاستواء وحديث النزول وغير ذلك من المتشابهات في الشرع فيجب الإيمان بها كما جاءت مع نفي التشبيه والتكييف » . وموقفه من الصفات أشرنا إليه سابقاً ويتلخص في إقراره بأساء الله الحسنى وهي موقوفة على إذنه . ويضيف ابن تومرت أن علينا أن نفهمها على أنها استحالات للنقائص : « فإذا علم انفراده بوحدانيته على ما وجب له من عزته وجلاله علم استحالة النقائص عليه لوجوب كون الخالق حياً عالماً قادراً مريداً سميعاً بصيراً متكليماً من غير توهم تكييف » (ص ٢٣٥) لكن إذا كان القياس الشرعي غير جائز إلا في المحكم ، فعلينا أن نلاحظ أن المحكم إما أن يكون واضحاً لا إشكال فيه ، وهو لا يثير مشكلة ، وإما أن يكون ملتبساً . والملتبس ما يكون به عشرة أشياء : « منها التعارض ومنها الاحتمال ومنها اختلاط الأعيان المتناقضة الأحكام ومنها طرود الشك بعد اليقين في الأعمال ومنها اختلال النقل ومنها التباس التواتر بالآحاد ومنها فرع تنازعه أشباه ومنها مقابلة القياس للخبر ومنها مقابلة القياس للعمل ومنها مقابلة اللفظ للمعنى » . والملتبس له ضوابط تضبطه . فإذا تعارض حكمان شرعيان مثلاً ، فتحكم التعارض الجمع ، فان تعذر فان الحكم المتأخر أولى من المتقدم ، فان تعذر فالذي عليه العمل ، فان تعذر فالترجيح بالصحة والكثرة . ولا بد للقياس الشرعي من مراعاة هذا كله . فالقياس مثلاً يسقط إذا قوبل بالعمل ، ورجع العمل ، ويسقط إذا قوبل بالخبر والكثرة والتواتر . . . وهكذا . أما « أن يستخرج

رجال الشرع من عقولهم أحكاماً شرعية » ، فهذا غير جائز .

وينتقل ابن تومرت بعد كل هذا الحذر الذى اتخذه لنفسه فى تطبيق القياس الشرعى - وهو أمر نجد نظيراً له عند ابن رشد ليس فقط فى مجرد الفكرة ، بل فى الألفاظ كذلك - إلى نظريته فى التأويل . فيقول : « السائلون ثلاثة : مسترشد ومستفت ومناظر . فالمسترشد يسأل عن الحكم وعن الدليل . والمستفتى هو الذى يسأل عن الحكم . وأما المناظر فليس هذا زمانه » (أعز ما يطلب ، ص ٢٢٠) . وواضح أن المناظر هو ما يقابل عند ابن رشد طائفة الجدليين ، والمسترشد هو الذى يقابل البرهانين ، أما المستفتى فن الممكن أن نقول إنه يقابل الخطابين عند ابن رشد ، لكن من الجائز أيضاً أن نقول إنه يمثل العوام فى إيمانهم الأعمى وفى رغبتهم الصادقة فى التعرف على أحكام الشريعة دون إجهاد أنفسهم فى التفتيش عن الأدلة والبراهين العقلية التى تختفى وراء المظاهر . وقد أراد ابن تومرت أن لا يرهق نفسه بتتبع المناظرين أو الجدليين من متكلمين (أشاعرة ومعتزلة) ومن فلاسفة فقال « وأما المناظر فليس هذا زمانه » . ولكن كتاب « أعز ما يطلب » يحتوى على مآخذ كثيرة ضدهم ، سنعرض لبعضها فيما يلى من النصوص المختارة من الكتاب وهذه المآخذ قد أفاد منها ابن رشد فى نقده الشامل للمتكلمين والفلاسفة الذى قدمه لنا فى كتابه « مناهج الأدلة فى عقائد الملة » .

وابن تومرت يحيز التأويل ، وهو يحيزه بصفة خاصة للمسترشد الذى يسأل عن الحكم وعن الدليل . وذلك لأن هذا المسترشد لن يقع بالوقوف عند الدلالات الظاهرة للألفاظ . وقد يوقعه حرصه على البحث عن الدليل والبرهان فى التجسيم أو التعطيل . ولهذا يصبح التأويل هنا ضرورة . ومن المبررات القوية للتأويل أن اللغة التى نزلت بها شريعتنا الغراء تفتح المجال

أمام كثير من التأويل (وسنعرض لهذا فى النصوص) . وأصحاب التأويل يلجأون إلى القياس العقلى . لكن مهمتهم عسيرة . إذا راعوا فيها الشروط التى ذكرناها فى القياس العقلى وأهمها المساواة فيما يجب وفيما يجوز وفيما يستحيل ، فانهم سينتهون إلى أقيسة صحيحة . أما إذا لم يراعوا هذا ، ولم يراعوا قانون التأويل الأساسى وهو « إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل فى ذلك بعادة لسان العرب » ، فانهم سينتهون حتماً إلى أقيسة فاسدة (سنعرض أمثلة منها فى النصوص) .

٣ - لكن هذه الاتجاهات العقلية فى مذهب ابن تومرت لها حدودها التى يجب أن تقف عندها . وأول هذه الحدود أن ابن تومرت نادى بأن « العقل ليس له فى الشرع مجال » (ص ١٧) وأن « العقل لا مدخل له فى السمع ، والسمع لا طريق له إلا التوقيف » (ص ١٤٦) . وقد يبدو هذا المبدأ متعارضاً مع الاتجاهات العقلية التى حاولنا إبراز أهمها فى التحليلات السابقة . ولكن ابن تومرت لا يقصد بالشرع هنا التوحيد ، ولكنه يقصد به الشرع فى معناه الضيق ، أى التشريع أو الفقه فى جميع أبوابه وأحكامه . وابن تومرت يعارض معارضة تامة تدخل العقل فى هذا الميدان ، وذلك ليحطم تلك القداسة التى أحاط بها فقهاء المرابطين الذين فى معناه الضيق الذى حصروه فيه ، وليقاوم احتكارهم للدين - مفهوماً فقط بمعنى الفقه والخلافات فى الفروع - ذلك الاحتكار الذى زاد من إقبال السلاطين وجميع أفراد الشعب عليهم وأصبحوا فى نظر الجميع أصحاب الحق الوحيدين للتحدث باسم الدين ، فامتألت جيوبهم من كثرة الفتاوى التى أصدروها ، وازداد معنى الدين بها غموضاً فى نظر الناس . وكتاب أعز ما يطلب مليء بالنقد الذى وجهه ابن تومرت ضد فقهاء المرابطين فى هذا الصدد ، وضد

نصوص مختارة من الكتاب

١ - يقول ابن تومرت في بيان ترابط حلقات الشريعة وتماسكها :

« العباد لا تصح إلا بالإيمان والاخلاص والإيمان هو التصديق . . . والإيمان والاخلاص لا يصحان إلا بالعلم ، إذ يستحيل كون التصديق دون علم وهذا معلوم بالضرورة . وكذلك العلم أيضاً لا يصح إلا بالطلب ، إذ يستحيل التوصل إلى العلم دون طلب له ، وهذا أيضاً معلوم ، والطلب لا يصح إلا بالإرادة إذ يستحيل طلب شيء دون إرادة له وقصد إليه وهذا أيضاً معلوم ، وكذلك الإرادة لا تصح إلا بباعث إذ من المحال أن تصدر إرادة من مريد من غير باعث يبعث عليها وهذا أيضاً معلوم ، والباعث أيضاً لا بد من معرفته والعلم به إذ يستحيل كون الإرادة دون باعث معلوم وهذا أيضاً معلوم ، وهذا الباعث معلوم وهو الرضاء والخوف وهما الرغبة والرغبة بالوعد والوعيد وهذا أيضاً معلوم ، والشرع بصدق الرسول وهذا أيضاً معلوم ، وصدق الرسول بظهور المعجزة وهذا أيضاً معلوم ، والمعجزة باذن الله سبحانه . فهذه الجملة كلها متعلق بعضها ببعض ، ومرتبطة بعضها ببعض ، لا يصح وجود شيء منها دون وجود غيره ، ولا يمكن وضع شرط منها في غير موضعه . وهي كالسلك المنتظم إذا انتثر بعضه انتثر جميعه . . . وقد اضطرب من لا تحقيق عنده في هذا الباب كل الاضطراب ، واختلفوا فيه غاية الاختلاف ، ونصبوا الأدلة بينهم وأكثروا الجدل فلم يحصلوا من ذلك على طائل . فذهبت طائفة منهم إلى أن أول الواجبات الإيمان ، وذهب آخرون إلى أن أول الواجبات العلم ، وقال آخرون الإرادة . وكل يقيم حجته وينصب دليله ويبطل حجة صاحبه ويدفع قوله وينقض دليله . والعجب كل

لإغراقهم في الخلافات ، مع ما صاحب هذا كله من تجسيم وتشبيه ، ومع ما صاحبه أيضاً من فسق وفجور وإباحة لشرب الخمر وتبرج للنساء ، حتى قال ابن تومرت عنهم إنهم « كانوا يتقبلون في السحت والحرام ، يأكلون فيه ويشربون ، وفيه يغدون وفيه يروحون » (ص ٢٦١) . وقد اشتمل كتاب « أعز ما يطلب » على أبواب كثيرة في تحريم الخمر ، مثل « باب في أن الخمر داء وليس فيها شفاء ، باب في أن الله لعن شارب الخمر وذكر ما أعد له من الذل والهوان وأليم العذاب ، وباب في تحريم الخمر بالكتاب والسنة والإجماع » . . . الخ . وحكم ابن تومرت بتكفير المرابطين (الملتزمين) وحرم معونتهم ، ونادى بأن دارهم دار كفر .

ونستطيع أن نذكر كذلك في مجال الحد من سلطة العقل في مذهب ابن تومرت ، أن مهدي الموحدين كان جبرياً متطرفاً ، وهو أمر يمشى جنباً إلى جنب مع أفكاره في الإمامة والعصمة . يقول المهدي : « إن التكليف ثبت على جميع العباد وأنه لا يتخصص بالأعيان . . . وأن الدين لا يثبت بالأقوال ولا يرجع إلى الاختيار ولا أهواء العباد وأنه لا يثبت بالإكراه أيضاً ، وأن الله . . . لا يكلف بالمشيئة إنما يكلف بالأمر » (ص ٢٥٥) . ولهذا نجده في مسألة الثواب والعقاب يرى ربطهما بوجوب التكليف ، تماماً كما فعل ابن رشد ، ولا يجعل منهما مبرراً لحرية الإرادة على نحو ما ذهبت المعتزلة . فهو يقول : « وأما فائدة إثبات الوعد والوعيد فليميز أن الفعل يتعلق به الجزاء والثواب وأن الترك يتعلق به اللوم والعقاب . . . فلما علق الثواب بالفعل والعقاب بالترك كان ذلك ثمرة الفعل والترك وفائدتهما . فوجب حينئذ الامتثال رجاء الثواب على الفعل وخيفة العقاب على الترك . فهذه فائدة الوعد والوعيد لأنهما شرط في الوجوب » (ص ٢٨) .

* * *

العجب من عدولهم في ذلك عن الطريق وخروجهم عن سبل التحقيق ، وتسوغيهم الخلاف فيما لا يجوز فيه الخلاف » (ص ٢٢٢) .

٢ - يقول ابن تومرت في أهمية اللغة العربية ودراستها في فهمنا للشريعة ، ثم في أنها - أي اللغة - تفتح المجال لكثير من التأويل :

« فاللغة بها جاءت شريعتنا فإذا بطلت اللغة بطلت الشريعة والأحكام . والاعراب أيضاً به تنصلح المعاني وتفهم . فإذا بطل الاعراب بطلت المعاني ، وإذا بطلت المعاني بطل الشرع أيضاً وما يبدو عليه أمر المعاملات كلها من المخاطبات والأقوال » (ص ١٩٣) . ويقول في تبرير التأويل إن اللغة بها « التشبيه والاستعارة وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ووصف ما لا يعقل بصفة من يعقل وتسمية الشيء بما يوئل إليه وتسمية الشيء بأصله وتسمية السبب بالمسبب وتسمية الشيء بمعظمه وتسمية الشيء بما يقاربه وتسمية الشيء بما يقارنه وتسمية الشيء بما يشاركه وتسمية الشيء باسم ما يخالفه وتسمية الشيء باسم ما يناقضه وتسمية الجملة باسم البعض وتسمية المعاني بأسماء الأشخاص » (ص ١٨٢) .

٣ - ويقول في شرحه لأنواع الأقيسة الفاسدة التي يصل إليها أصحاب التأويل ويتوهمون خطأ بسببها قيام تعارض بين الحكمة والشريعة حيث لا وجوب لهذا التعارض .

« إن القياس الفاسد على خمسة أضرب : قياس الوجود وقياس العادة وقياس المشاهدة وقياس العلل وقياس الأفعال . فأما قياس الوجود فهو قياس الجسمة الذين قالوا بأن جميع ما شاهدنا وجوده على ثلاثة أقسام : جواهر وأعراض وأجسام . وأدى بهم هذا إلى أن يلحقوا الجسمية بالله سبحانه أو أن يقولوا بأنه جوهر متحيز . أما قياس المعطلة الذين قالوا إن جميع ما شاهدناه من موجودات إنما هو ولد من والد وزرع

من زارع وطائر من بيضة ، وطرودوا ذلك في جميع الموجودات فجرهم ذلك إلى إبطال الفاعل . وأما قياس المشاهدة فهو قياس أصحاب الجهة الذين قالوا إن جميع ما شاهدناه من موجودات لم نشاهد شيئاً إلا في جهة . وكذلك الغائب عنا أي الباري سبحانه . وأما قياس أصحاب العلل الذين قالوا بأن قيام العلم بالعالم علة في كونه عالماً شاهداً فكذلك ينبغي أن يكون في الغائب . فوصفوا علم الله تعالى بأنه علة . لكن هذا خطأ . إذ أن العلة يجوز أن تفارق المعلول ويجوز أن تبقى معه قليس بقاؤها بأولى من مفارقتها ولا مفارقتها بأولى من بقائها إلا بمخصص . وأما قياس الأفعال فانهم أرادوا بذلك خروج بعض المخلوقات عن أن يكون الباري سبحانه خالقها لخيالات توهموها . وذلك أنهم قالوا رأينا شاهداً بأن كل من فعل فعلاً اتصف به ، فمن اعتدى أو ظلم سمي بذلك جائراً وظالماً ، فدل هذا على أن الباري سبحانه لا يفعل ظلماً ولا جوراً ، إذ لو فعل هذا لسمى به ، والذي قالوه باطل لأن الباري سبحانه لا تتصف أفعاله بالجور والظلم » (ص ١٦٥ - ١٦٦) .

وليس من شك عندنا في أن ابن رشد قد تأثر بهذا النقد الذي وجهه ابن تومرت ضد أصحاب الأقيسة الفاسدة في معظم ما قدمه لنا من نقد في « كتاب مناهج الأدلة وعقائد الملة » ضد المتكلمين والفلاسفة . مع ملاحظة أن ابن تومرت كان منطقياً مع نفسه عندما أنكر على الله سبحانه التحيز والجهة معاً ، بينما نجد ابن رشد ينفى عنه التحيز لكنه لا ينفى الجهة .

٤ - ويقول في انحصار مصادر الشريعة ليسد الباب أمام فقهاء المرابطين وفتاواهم :

« أصول الشريعة وفروعها منحصرة . وانحصار أصولها في عشرة وهي أمر الله ونهيه وخبره بمعنى الأمر وخبره بمعنى النهي وأمر الرسول ونهيه وخبره بمعنى الأمر وخبره بمعنى النهي وفعله وإقراره . وانحصار فروعها وهي الأحكام في خمسة وهي الواجب والمندوب

والمحظور والمكروه والمباح . . . فان قال قائل لم حصرت
الشريعة في هذه العشرة وتركت الإجماع والقياس .
وهما أصلان في الشريعة فيقال إنهما داخلان فيما قدمناه
ومتضمنان فيما عددناه . وذلك أن الإجماع داخل تحت
الأمر وهو قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم . . . وأما القياس . . . فعناه تساوى
الغيرين في الحكم ، ولا عبرة بالقياس إذا ورد الخبر . .
وكل ما كان عليه العمل وكان القياس يناقضه فالواجب
اتباع العمل » (ص ١٦٣ - ١٨٠) .

٥ - ويقول فيما أطلق عليه اسم « تسبيح الباري
سبحانه » جامعاً آيات الله في الكون ودلائل الأكوان
والعناية الإلهية في هذه الأسطر القليلة البليغة ، مفضلاً لها

في مجال البرهنة على وجود الله تعالى على كل البراهين
العقلية التي ساقها الفلاسفة في هذا الباب :

« سبحان من أرسى مهاد الأرض بالشاخنات
وارتفعت بقدرته السماوات ودبر الأزمان بالنور
والظلمات وتدكدكت لجلاله القاسيات وأثار السحاب
بالعاصفات وأنزل الثجاج من المعصرات فأخرج به من
الأرض البركات وقسم بعدله الأقوات ، سبحان من
قيد الخلق بالحركات والسكنات وصورهم بتباين الهيئات
وسخرهم بتسلط الحاجات وأظهر عجزهم بتبدل الحالات
. . . سبحان من أوضح لعباده الآيات وأظهر لهم
الدلالات على فاطر السموات فنطقت بوجوده الجمادات »
(ص ٢٤٢ - ٢٤٣) .

